بسم الله الرحمن الرحيم

التكامل المعرفي بين اللسانيات الحديثة والنحو التراثي: نظام الإعراب نموذجاً

بحث من إعداد

الأستاذ الدكتور محمد خضر عريف

والدكتور/ محمد سعيد الحويطي

قسم اللغة العربية وآدابها

مقدم إلى

الملتقى العلمي الأول لأعضاء هيئة التدريس

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبد العزيز

2017م

مستخلص

من المعلوم أن اللغة العربية لغة معربة. ويعلم الناطقون بالعربية كما يعلم دارسوها من الناطقين بغيرها، أن العربية تميز عن طريق علامات الإعراب بين حالات الرفع والنصب والجر التي يعبر عنها بحالات: الفاعلية والمفعولية والإضافة أو الجر بحرف الجر وتميز كل واحدة من هذه الحالات بعلامة إعراب توضع على شكل مورفيم مقيد يضاف إلى آخر الكلمة أو لاحقة كما تسمى أيضاً ويشمل ذلك علامات الإعراب الأصلية: الضمة والفتحة والكسرة، والعلامات الفرعية: الألف والواو والياء. وباعتبار أن كل علامة من علامات الإعراب تدل على حالة إعراب واحدة، فإن التداخل بين علامات الإعراب ينبغي أن لا يحدث. ذلك أن التداخل بينها قد يؤدي إلى حدوث لبس عند الناطقين بالعربية بين حالات الإعراب المختلفة.

وقد بينت المادة اللغوية المستعملة في هذا البحث أن بعض أواخر الكلمات قد تستعمل على شكل واحد للدلالة على حالتي إعراب مختلفتين، ومع ذلك فإن الناطقين بالعربية يمكن لهم التمييز بين هاتين الحالتين بسهولة، ما يعني أن هناك علامات أخرى تستعمل للتمييز بين حالات الإعراب المختلفة سوى علامات الإعراب المعروفة سواء كانت الأصلية أو الفرعية. تلك العلامات الأخرى هي علامات تركيبية أو سنتاكتيكية كما تفترض هذه الدراسة. ويمكن اختبار ترتيب الكلمات **Word order** في العربية لتحديد تلك العلامات التركيبية أو السنتاكتيكية. وعليه فإن واحدة من مشكلات البحث هي تداخل بعض علامات الإعراب في العربية بشكل قد يؤدي إلى حدوث لبس عند الناطقين بالعربية بين حالات الإعراب المختلفة.

والمشكلة الأخرى هي اللبس الحاصل في معمول حرف الجر في العربية: **P Complements**. إذ تنص نظرية قواعد الحالات **Case Grammar theory**، على أن معمول حرف الجر يجب أن يمثل مفعولاً به لشبه الجملة. في الوقت نفسه الذي نرى فيه أن هذا المعمول الاسمي ينتهي بلاحقة الجر: **Genitive**. وهذه الظاهرة لم يفسرها أحد من النحويين القدماء – على حد علم الباحث – لذا فإن الحالة الإعرابية لتلك العبارات الاسمية

Abstract

For many native and non-native speakers, Arabic is thought to be a case marked language. For all those people who know about Arabic the language seems to distinguish phonetically nominative, objective, and genitive cases. Each one of these cases has a specific ending that is suffixed to the word which carries the case.

Considering the previous facts, overlapping among case endings should not be permissible; if one ending is used for more than one case, native speakers would not be able to distinguish cases.

Data in this study shows that one ending can be used for more than one case, and still the native speakers can easily distinguish cases. This means that there is another marker of case in Arabic. This marker is a syntactic marker, as this paper discusses. The word order of Arabic can be examined to find such a syntactic marker.

Noun-Phrases تحتاج إلى كثير من التوضيح، ليس فقط من الناحية الصرفية، بل من الناحية التركيبية كذلك. وذلك يمثل المشكلة اللغوية الأخرى التي يعالجها هذا البحث.

Another major problem is the confusion of P complements in Arabic. These are supposed to be objects of Ps according to the Case Theory. However, these NPs are marked with the genitive ending, This fact is not explained by any Arabic grammar book. The case of these NPs needs to be clarified, not only morphologically, but also syntactically, and this concludes second problem that this paper discusses.

المقدمة

اهتم اللغويون العرب وغير العرب قديماً وحديثاً بظاهرة الإعراب في العربية. واعتبرها الكثير منهم أهم ظاهرة تميز العربية عن غيرها من اللغات من غير العائلة السامية وبعض أخواتها من الساميات. ولكن الدرس اللساني لظاهرة الإعراب كان في كثير من المؤلفات القديمة والحديثة درساً وصفياً ولم يكن درساً تفسيرياً. ولم يتطرق الكثير من الدراسات إلى إشكاليات أساسية في نظام الإعراب العربي كإشكالية الإعراب بالحركات بمقابل الإعراب بالحروف وأيهما يعتبر أصلاً للآخر. وكذلك إشكالية مفهوم الإعراب الذي يستعمل مع الأسماء والأفعال ولا يفسر اختصاص الأسماء بالحالات الإعرابية الثلاث: الفاعلية والمفعولية والإضافة التي تحدثت عنها النظريات اللسانية الحديثة. كما أن معظم الدراسات لم يتطرق لتداخل بعض الحالات الإعرابية من حيث العلامات الدالة عليها، ذلك أن حالتي النصب والجر تتداخلان في كثير من الأسماء العربية، فباستثناء المفرد الذي يُرفع بالضم ويُنصب بالفتح ويُجَر بالفتح ويُجَر بالكسر فإن الأسماء الأخرى لا تميز علامات إعرابها بين النصب والجر كالمؤنث الذي يُنصب ويُجر بالكسرة، والمذكر السالم الذي يُنصب ويُجر بالياء، والمثنّى الذي يُنصب ويُجر بالياء. وإن لم تلتفت معظم الدراسات لهذه الظاهرة في الأسماء الظاهرة فقد أغفلتها كذلك في الضمائر، إذ لا تميز الضمائر العربية بين ضمائر النصب وضمائر الجر، على عكس لغات أخرى لا نعتبرها لغات معربة كالإنجليزية مثلاً التي تفرق ضمائرها بين الحالات الثلاث.

كما لم تحدد معظم الدراسات حالة المجرور بحرف الجر، إذ إنه لا يتبع لإحدى الحالات الثلاث المحددة، وإن يكن بعض النحويين قد نصُّوا على أنه يتبع لحالة الإضافة التي تكون إضافة للأسماء أو إضافة للحروف على حد زعمهم. وتبقى حالة هذا النوع من الأسماء مبهمة وتستحق الخوض فيها.

والواقع أن موقف النحويين القدماء من حالتي النصب والجر المتداخلتين يمكن فهمه في إطار تصور أن الدرس النحوي القديم لم ينشأ على أساس من البحث التقابلي بين لغات تنتمي إلى عائلات لغوية مختلفة، وعليه فإن مثل هذا التداخل كان يبدو طبيعياً بالنظر إلى

اللغة العربية بمفردها. لذلك يندر من بين القدماء من تنبه لها أو ناقشها. أما اللغويون المحدثون فلهم باع في الدراسات التقابلية التي تدرس لغتين أو أكثر من عائلات لغوية متعددة، وهذه الدراسات تكشف عن ظواهر لا يمكن للدرس اللغوي إن انصبَّ على لغة واحدة أن يكشفها أو يعرفها.

ويُستغرب – والحالة هذه – أن يندر من بين اللغويين العرب المعاصرين من يتعرض لظاهرة التداخل بين حالتي النصب والجر ويحاول تفسيرها أو حتى وصفها.

وعليه فإن الدراسة الحالية تعرض لظاهرة الإعراب بوجهٍ عام في العربية وتدرس حالات الأسماء الثلاث تقابلياً بالنظر إليها في اللغة الإنجليزية، كما أنها تحاول أن تفسر ظاهرة التداخل بين حالتي المفعولية والإضافة أو النصب والجر من حيث العلامات، كما تحاول أنْ تبحث عن حالة إعرابية خاصة بالمجرور بحرف الجر. ولم تكتفِ الدراسة الحالية باستعراض آراء اللغويين في كل ذلك، بل حاولت أنْ تخرج بتصور خاص حول هذه الإشكاليات جميعاً.

والله نسأل التوفيق والسداد.

2- مشكلات الدراسة:

من المعلوم أن اللغة العربية لغة معربة. ويعلم الناطقون بالعربية كما يعلم دارسوها من الناطقين بغيرها، أن العربية تميز عن طريق علامات الإعراب بين حالات الرفع والنصب والجر التي يُعبَّر عنها بحالات: الفاعلية والمفعولية والإضافة أو الجر بحرف الجر[1]، وتميز كل واحدة من هذه الحالات بعلامة إعراب توضع على شكل مورفيم مقيد يضاف إلى آخر الكلمة أو لاحقة كما تسمى أيضاً ويشمل ذلك علامات الإعراب الأصلية: الضمة والفتحة والكسرة، والعلامات الفرعية: الألف والواو والياء. وباعتبار أنَّ كل علامة من علامات الإعراب تدل على حالة إعراب واحدة، فإن التداخل بين علامات الإعراب ينبغي أنْ لا يحدث. ذلك أنَّ التداخل بينها قد يؤدي إلى حدوث لَبس عند الناطقين بالعربية بين حالات الإعراب المختلفة.

وقد بينتْ المادة اللغوية المستعملة في هذا البحث أنَّ بعض أواخر الكلمات قد يُستعمل على شكل واحد للدلالة على حالتي إعراب مختلفتين، ومع ذلك فإن الناطقين بالعربية يمكن لهم التمييزُ بين هاتين الحالتين بسهولة، ما يعني أن هناك علامات أخرى تستعمل للتمييز بين حالات الإعراب المختلفة سوى علامات الإعراب المعروفة سواءً كانت الأصلية أو الفرعية. تلك العلامات الأخرى هي علامات تركيبية أو سنتاكتيكية كما تفترض هذه الدراسة. ويمكن اختبار ترتيب الكلمات **Word order** في العربية لتحديد تلك العلامات التركيبية أو السنتاكتيكية، وعليه فإن واحدة من مشكلات البحث هي تداخل بعض علامات الإعراب في العربية بشكل قد يؤدي إلى حدوث لبس عند الناطقين بالعربية بين حالات الإعراب المختلفة.

والمشكلة الأخرى هي اللبس الحاصل في معمول حرف الجر في العربية: **P Complements**. إذ تنص نظرية قواعد الحالات **Case Grammar theory**، على أن معمول حرف الجر يجب أن يمثل مفعولاً به لشبه الجملة. في الوقت نفسه الذي نرى فيه أن هذا المعمول الاسمي ينتهي بلاحقة الجر: **Genitive**. وهذه الظاهرة لم يفسرها أحد من النحويين القدماء – على حد علم الباحثين – لذا فإن الحالة الإعرابية لتلك العبارات الاسمية **Noun-Phrases** تحتاج إلى كثير من التوضيح، ليس فقط من الناحية الصرفية، بل كذلك من الناحية التركيبية كذلك. وذلك يمثل المشكلة اللغوية الأخرى التي يعالجها هذا البحث.

3- أهداف الدراسة:

ليس من أهداف الدراسة الحالية فحص نظام الإعراب في العربية متكاملاً. كما أنه ليس من أهدافها الكشف عن إمكانية تطبيق نظرية الحالات: **Theory Case** بشكل متكامل على نظام الإعراب في اللغة العربية، ومعرفة مدى التوافق بينها وبين هذا النظام. ذلك أن تحقيق هذين الهدفين يحتاج إلى دراسة مستقبلية موسعة ووقت طويل. لذا فإن الهدف المحدد للدراسة الحالية هو حل بعض الإشكاليات في نظام الحالات في العربية. وبمعنى آخر محاولة تقديم بعض التفسيرات السنتاكتيكية **Syntactic explanations** لبعض الظواهر التي لم تفسر في هذا النظام.

ولتحقيق هذا الهدف لابد من استعمال المادة اللغوية المناسبة ومن ثم إجراء التحليلات السنتاكتيكية التي جاءت بها نظرية الحالات **Case Theory** للعالم اللغوي الأمريكي **Chomsky**.

وستهتم هذه الدراسة بحالتي النصب والجر على اعتبار أنهما تتداخلان في بعض الأحيان. وستركز الدراسة بشكل خاص على الاسم المجرور بحرف الجر. إذ إن الحالة الإعرابية لهذا النوع من الأسماء لم يوضحها النحويون القدماء. كما أن الكثير من النحويين العرب من المهتمين بالعربية يعتقدون أن الأسماء المجرورة بحرف الجر تُفرض عليها حالة الجر هذه بفعل حروف الجر. وللتحقق من ذلك لابد من إجراء بعض التحليلات السنتاكتيكية اللازمة. وذلك يمثل الهدف الثاني لهذه الدراسة.

أما الهدف الثالث من أهداف الدراسة فهو بيان أن العبارة الاسمية **Noun Phrase** يمكن أن تلحق بها علامة النصب إذا كانت محكومة **Governed** باسم مشتق عامل في العربية. ذلك أن في العربية بعض الأسماء المشتقة التي تفرض الحالة الإعرابية على العبارات الاسمية بعدها. وفرض الحالات الإعرابية عن طريق الأسماء يختلف عن فرضها عن طريق الأفعال وأشباه الجمل. وسيكون من أهداف هذه الدراسة الرئيسة كذلك الكشف عن الطريقة التي تفرض فيها الأسماء الحالات الإعرابية، وكذلك الكشف عما إذا كان ذلك يخالف قواعد نظرية الحالات أو لا. وسيترتب على تحقيق هذه الأهداف بيان الحالة الخاصة بالاسم المجرور بعد حرف الجر، لأن النحو

العربي لم يحدد هذه الحالة، كما سيترتب عليه التفريق بين حالة المفعوليّة **Objective** بعد حرف الجر التي تحدثت عنها نظرية الحالات وحالة الإضافة **Genitive**. إذ تترجم بعض القواميس والعجمات المتخصصة هذا المفهوم على أنه حالة الجر [2]. إذ تُدخل هذه المعجمات هذا المصطلح تحت مفهوم الجر بحرف الجر.

4- مصطلحات الدراسة:

نظرية الحالات: **Case Theory**

تنص هذه النظرية على أن النحو يضم مجموعة من القواعد لعلامات الحالات (الإعرابية)، هذه القواعد توجب حالة ما على العبارة الاسمية **NP** وتنحصر هذه الحالات في: الفاعليّة **Nominative** والمفعولية **Objective** والإضافة **Genitive**. كما تنص هذه النظرية على أن هناك نوعين من أنواع وضع علامات الحالات: النوع الأول فطري **Inherent**، ويتعلق بالبنية العميقة للجملة، والآخر بنائي **Structural** ويتعلق بالبنية السطحية. وقد قدمت نظرية الحالات مجموعة من القواعد، استعملنا في هذه الدراسة مجموعة منها، أهمها القاعدتان التاليتان:

1- "توضع على العبارة الاسمية علامة المفعولية إذا كانت محكومة بفعل متعدٍ أو بحرف جر".

2- " توضع على العبارة الاسمية علامة الإضافة إذا كانت محكومة بمضاف "[3].

يَحْكُم: **Governs**

أن يكون لكلمة تأثير محدد في كلمة أخرى مثل حرف الجر الذي يؤثر في المجرور. وأقرب مصطلح لها في علم النحو أن يكون اللفظ عاملاً **Governing** وله معمول يؤثر فيه **Governed**[4].

حالة الفاعلية: **Nominative Case**

وتفسر أيضاً بأنها حالة الرفع مطلقاً [5].

حالة المفعولية: **Objective Case**

وتفسر أيضاً بأنها حالة النصب مطلقاً [6].

حالة الإضافة: **Genitive**

وتفسر أيضاً بأنها حالة الجر مطلقاً [7].

5- الدراسات السابقة:

5-1- كتب النحو التراثية:

إن الحديث عن الحالات في كتب النحو التراثية متناثر بين حديث النحاة عن العامل وحديثهم عن الإعراب.

وإنْ نبدأ بشيخ النحاة وإمامهم سيبويه فإن حديثه عن العامل متفرق بين أبواب كتابه (الكتاب). وقد جمع عبد الهادي الفضلي بعض المواضع التي تحدث فيها سيبويه عن العامل، ومنها:

1- الكتاب48/1 " ومثله: " قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم " إنما هو " كفى الله " ولكنك لما أدخلت الباء عملت والموضع موضع نصب والمعنى معنى النصب، وهذا قول الخليل رحمه الله".

2- الكتاب 283/1: وقال الخليل (إنما) لا تعمل فيما بعدها كما أن (أرى) إذا كانت لغواً لا تعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل كما أن نظير (أن) من الفعل ما يعمل ".

3- الكتاب 280/1: " وزعم الخليل أنها (يعني إن وأخواتها) عملت عملين الرفع والنصب كما عملت (كان) الرفع والنصب " .

4- الكتاب 32/1: قال سيبويه تحت عنوان: (هذا باب مجاري أواخر الكلمة من العربية): "وهي تجرى على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والكسر والضم والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف. وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه ويبنى على ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف

الإعراب فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الإعراب وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء والياء والنون" (8).

ونتملس في كلام سيبويه الإرهاصات الأولى لنظرية العامل والحديث عما تؤثر به بعض الألفاظ على الألفاظ الأخرى، وليس في ذلك حديث مباشر عن الحالات. ويقل من بين علماء التراث النحوي من يتحدث مباشرة عن الحالات بمعزل عن نظرية العامل أو اهتمام بالعلامات فقط وتقسيمها إلى أصلية وفرعية.

ومن هؤلاء الزمخشري في المفصّل. فقد جاء في المفصّل لابن يعيش تحت عنوان: (القول في وجوب إعراب الاسم) ما نصه: " قال صاحب الكتاب (يعني الزمخشري): هي الرفع والنصب والجر، وكل واحد منهما عَلَم على معيّن، فالرفع عَلَم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلاّ، وأما المبتدأ وخبره وخبر إنَّ وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس، فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب.

وكذلك النصب عَلَم المفعولية، والمفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له. والحال والتمييز والمستثنى المنصوب، والخبر في باب كان والاسم في باب إنّ والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول والجر علامة الإضافة.

وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ينصَبُّ عمل العامل على القبيلين انصبابةً واحدة " (9).

وكأننا في تعاملنا مع هذا النقل عن الزمخشري نتعامل مع الجذور الأولى لنظرية الحالات لتشومكي. إذ إن الزمخشري يتحدث بصراحة عن الحالات الثلاث: الفاعلية **Nominative** والمفعولية **Objective** والإضافة **Gentitive**. كما يتحدث بصراحة عن علامات الحالات: **Case Marking** وهي الرفع والنصب والجر في العربية.

ورغم هذا السبق الواضح لعلماء التراث في الحديث عن الحالات الإعرابية والعلامات الإعرابية، إلاّ أننا لا نجد بينهم – على حد علم الباحثين – من يتحدث عن الحالتين وهما حالتا المفعولية والإضافة حيث تستعمل العلامات نفسها في معظم الأحوال للحالتين معاً. وهو ما تسعى الدراسة الحالية للحديث عنه وتفسيره.

وممن تحدثوا بشكل مباشر عن الحالات وعلاماتها من علماء التراث: (الزجاجي) في (الإيضاح). يقول في (باب القول في الإعراب لِمَ دخل في الكلام): " فإن قال: فقد ذكرت أن الإعراب داخل في الكلام فما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله؟

الجواب: أن يقال: إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني فقالوا: (ضرب زيدٌ عمراً) فدلّوا برفع (زيد) على أن الفعل له وينصب (عمرو) على أن الفعل واقع به.

وقالوا: (ضُرِبَ زيد) فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع (زيد) على أن الفعل ما لم يسمَّ فاعله وأن المفعول قد ناب منابه وقالوا (هذا كلام زيد) فدلّوا بخفض (زيد) على إضافة (الكلام إليه)، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا، ذلك أن المفعول عند الحاجة إلى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني " [10].

ونحن هنا بصدد حديث آخر عن الحالات بشكل مباشر وعن العلامات التي تدل عليها وهو عين ما قالته نظرية الحالات. وعليه فإننا نكتفي بهذه النقول من كتب النحو التراثية، ونستخلص أن علماء التراث قد سبقوا إلى معرفة الحالات التي سمّوها حالات إعرابية. ولكن الملاحظ أنهم لم يفرقوا بين إعراب الفعل وإعراب الاسم، حيث إن الإعراب مفهوم مبهم ينصرف إلى الأفعال والأسماء معاً، ولا يكفي القول بأنه تغيُّر أواخر الكلمات حسب العوامل الداخلة عليها كما يقول معظم النحاة، فذلك لا يفسر اختصاص الأسماء بحالات الفاعلية والمفعولية والإضافة.

كما أن حديثهم كان محدوداً فيما يتعلق بعدم تفريق علامات الإعراب في كثير من الأحيان بين حالتي النصب والجر. إضافة إلى أنهم لم يقدموا تصوراً واضحاً لحالة المجرور بحرف الجر سوى القول بأنه يتبع للإضافة وليس ذلك كافياً. وعليه فإن الدراسة الحالية تحاول أن تسد الثغرات السابقة باستعمال بعض الأدوات المعاصرة المستعملة في علم بناء الجملة أو علم التراكيب: **Syntax**، وتستند في القواعد المطبقة إلى نظرية الحالات **CaseTheory** وسيُشار إلى كل قاعدة على حدة عند تطبيقها.

5-2- الأعمال الحديثة:

5-2-1- الكتب:

إن من أبرز من تحدثوا عن الحالات الإعرابية والفرق بينها وبين العلامات الإعرابية عبد الهادي الفضلي في كتابه (دراسات في الإعراب). فمما قاله في الحديث عن وظيفة الإعراب: أن " لدينا أربع ظواهر نحوية مترابطة فيما بينها (تتعلق بوظيفة الإعراب) هي:

1- الكلمة المعربة: وهي التي تتعاقب عليها الحالات الإعرابية الآتية وتشغل موقعاً إعرابياً في الكلام سواءً تغيرت حركتها بتغير الحالة أو كانت ثابتة لم تتغير.

2- العلامات الإعرابية: وهي الحركة الإعرابية بنوعيها:

أ- الأصوات القصيرة: الضمة، الفتحة، الكسرة.

ب- الأصوات الطويلة: الواو، الألف، الياء.

والحركة الإعرابية دليل من دلائل الإعراب وذلك لأنها قرينة من القرائن الدالة على الحالات الإعرابية.

3- الحالة الإعرابية وهي: الرفع، والنصب، والجر.

وهي التي تقوم بوظيفة أو مهمة بيان الموقع الإعرابي أو المعنى النحوي للكلمة في الجملة أو ما قد يسمى بالوظيفة النحوية للكلمة من فاعلية وما إليها من مرفوعات، ومن مفعولية وما إليها من منصوبات، ومن إضافة وما إليها من مجرورات.

4- الموقع الإعرابي:

وهو الوظيفة النحوية التي تشغلها الكلمة في سياق الكلام أو في منظومة الجملة كالفاعلية والمبتدئية والخبرية والمفعولية والحالية والتمييزية والإضافة..إلخ. وعلى أساس منه فإننا عندما نقول (وظيفة الإعراب) فإننا نعني بها الدور الذي تقوم به الحالة الإعرابية في تحديد الموقع الإعرابي للكلمة قي سياق الكلام أو منظومة الجملة " (11).

وفي هذا النقل عن الفضلي نرى أنه يُسمّي الحالات الإعرابية "الموقع الإعرابي"، بينما يطلق على الرفع والنصب والجر اسم "الحالات الإعرابية".

بينما يتجه الباحثان في الدراسة الحالية إلى تحديد الحالات بالفاعلية والمفعولية والإضافة، ورغم أن الفضلي وسواه ممن ألّفوا في الإعراب في العربية قد بينوا الكثير عن الحالات الإعرابية والعلامات الإعرابية، إلاّ أنهم لم يتعرضوا لكون الإعراب مصطلحاً يستعمل لكل من الاسم والفعل، رغم أن حالات الإعراب وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة خاصة بالأسماء فقط. وذلك يمثل واحدة من الإشكاليات التي ستناقشها الدراسة الحالية.

أما محمد إبراهيم البنا فيرى أن علامات الإعراب اللاحقة بالأسماء أهم من العلامات اللاحقة بالأفعال، ويرى " أنَّ أدْخَلَ علامات الإعراب وأبرزها في تحديد العلاقة هي علامة الجر، فبالجرّ تَعرف أن الاسم مضاف إليه اسماً كان المضاف أو فعلاً ". ويوضح ذلك بقوله: " المعروف أن حروف الجر تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، ففي: (مَرَرْتُ بزيدٍ)، أضافت الباء المرور إلى زيد، فهنا إضافة على حدها في: "كتاب محمد ".

ويقرر البنا أن الجر لا خلاف فيه بين النحاة، بل إن الخلاف يقع بين المرفوع والمنصوب، يقول: " ولا نجد النحاة يختلفون في موقع الاسم المجرور ودلالته النحوية المحدودة، بل يجمعون على إعراب المجرور مضافاً إليه، فأما الرفع فالاسم يقع معه مواقع متعددة، والمنصوب يقع مواقع أكثر من المرفوع، ومن هنا وجدنا النحاة يختلفون كثيراً في إعراب المرفوعات والمنصوبات وتحديد مواقعها في التركيب، ولم أذكر المجرورات لأن الاسم إذا تردد بين أوضاعه الإعرابية الثلاثة لابد أن يكون في حالة الجر محالاً على مجرور بالتبعية له، فأما في حالة الرفع أو النصب فليس حتماً هذه

الإحالة بل قد يقدر النحاة له عاملاً للرفع أو النصب، وهذا يدلنا على أن الرفع لا يفيد دلالة نحوية محددة وكذلك النصب" (12).

ويبدو أن البنا في اعتباره للرفع والنصب (مشكلة الإعراب) على حد تعبيره يشير إلى كثرة المرفوعات وكثرة المنصوبات في العربية، فالمرفوع من الأسماء يقع فاعلاً ونائب فاعل ومبتدأ وخبراً..إلخ. والمنصوب يقع مفعولاً به أو حالاً أو ظرفاً وهلم جرا. ولكنه لم يتطرق إلى تداخل حالتي النصب والجر من حيث علاماتهما وهو ما تهتم به الدراسة الحالية.

ويرى المستشرق الألماني (برجشتراسر) أن إعراب المضاف إليه هو من ابتداعات اللغة العربية، إذ إنه غير معرب (أي مبني) في لغات سامية أخرى. يقول: " وأما المضاف فهو غير معرب في الأكدية في كثير من الحالات. ونجد في العبرية والآرامية ما يدل على أن المضاف لم يكن معرباً فيهما أيضاً، فيظهر أن إعرابه من ابتداعات اللغة العربية " (13).

كما يرى المستشرق الألماني أن عدم انصراف بعض الأسماء في العربية هو من غرائب اللغة العربية، ويذهب إلى أن هذه الظاهرة ظاهرة محدثة في العربية بدليل أن كل الأسماء غير المنصرفة يمكن انصرافها في الشعر. والشعر – في زعمه – كثيراً ما يحافظ على القديم بخلاف الحديث.

وقد تطرّق هذا المستشرق إلى مسألة تداخل الجر والنصب التي تبحثها هذه الورقة ولكن بشكل مقتضب إذ قصرها على المؤنث السالم فقط، بينما تتطابق أو تتداخل علامتا النصب والجر في المذكر السالم والمثنى مثلاً كما تبينه الدراسة الحالية. يقول: "ومن مسائل الإعراب: تطابق الجر والنصب في الجمع المؤنث الصحيح (أي السالم) نحو: بنات، فيظهر أن يكون سببه صوتياً لا علاقة له مع الإعراب نفسه، فلو كان النصب (بناتاً) لتبع الفتحة المحدودة فتحة مثلها، فتخالفت فصارت الأخيرة كسرة " (14).

وإشارة (برجشتراسر) تلك هي من الإشارات القليلة لهذه الظاهرة وإن يكن قد قدم تفسيراً صوتياً لها، فإن الورقة الحالية تسعى إلى تفسيرها سنتاكتيكياً.

ولعل أشهر من خالف من قَبْلَهُ فيما يتصل بالحالات الإعرابية وعلاماتها في العصر الحديث إبراهيم لطفي في (إحياء النحو) الذي ظهر في سنة 1951م، فقد ذهب إلى الآتي:

1- إن الرفع عَلَم الإسناد ودليل أن الكلمة يُتَحَدَّث عنها.

2- إن الجر عَلَم الإضافة سواءً كانت بحرف أو بغير حرف.

3- إن الفتحة ليست بعَلَم على إعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة التي يحب العرب أن يختموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لافت فهي بمنزلة السكون في اللغة الدارجة [15].

وقد انبرى للرَّد على هذه الآراء عدد كبير من اللغويين العرب الذين أزعجهم – على ما يبدو– أكثر من أي شيء آخر في هذا الرأي ادعاء أن الفتحة ليست علامة إعراب في زعم صاحب الإحياء، إذ يظنون أن ذلك زَعْمٌ لا دليل عليه. كما لا يتفق الكثير منهم معه على أن الجر يعني الإضافة مطلقاً وأن الجر بالحرف نوع من أنواع الإضافة. وإن كان زعمه ذلك يتفق مع تصنيف نظرية الحالات **Case Theory** التي تستعين بها الدراسة الحالية، وتقول هذه النظرية بوجود حالة جر واحدة هي حالة الإضافة **Genitive**، بينما يتبع المجرور بحر الجر حالة المفعولية **Objective**.

وممن حاولوا تفنيد ما ذهب إليه صاحب الإحياء فيما يتصل بالإعراب عبد العزيز عبده أبو عبد الله في كتابه (المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل)، وعبد الهادي الفضلي في كتابه (دراسات في الإعراب).

5-2-2- البحوث والدراسات:

تحدث محمد محمود هلال (1975م) عن أهمية الإعراب في بيان الوظائف النحوية المختلفة للكلمات. وألمح إلى ضرورة الالتزام بترتيب الكلمات المعهود داخل الجملة في حال عدم ظهور علامات الإعراب كما في الجملة الفعلية: فِعْلٌ – فاعلٌ – مفعول. يقول: " بظهور الإعراب يتبين الفاعل من المفعول، ومن هنا أجاز النحاة تقديم أحدهما على الآخر ما دام هذا الدليل اللفظي واضحاً بيّناً ومذكوراً، فقدمت أو أخرت في قولك: أَكْرَمَ محمدٌ خالداً، أو أَكْرَمَ خالداً محمد، فإنك تجد مِنْ تَسَامُحِ النحاة في تقعيدِهم ما يُبيح ذلك، حيث ظهر المعنى، وإن كانت المحافظة على المراتب بينهما أولى. أما حين ينعدم الدليل وتخلو العبارة من ظهور رفع

الفاعل ونصب المفعول، وليس ثمة قرينة توضح معنى أحدهما في الآخر فيسعفك الحُكْمُ النحوي في رفع الإبهام وإزالة اللّبس بين الفاعل والمفعول. ومن هنا أوجب النحاة تقديم الفاعل وتأخير المفعول محافظة على بيان المعاني. ففي قولك: أكْرمَ موسى عيسى، يُعرف الفاعل برتبته وتقدمه، والمفعول، ومن هنا أوجب النحاة تقديم الفاعل وتأخير المفعول لإزالة اللبس في الفاعلية وتوهم وجودها في أحد اللفظين " [16].

ويتفق ذلك مع ما تسعى لإثباته هذه الدراسة من أن هناك قرينة أخرى تبيّن الحالات الإعرابية للأسماء سوى علامات الإعراب في العربية وهي التركيب السنتاكتيكي.

أما تمام حسان (1983م) فقد عاب على النحاة التراثيين تركيزهم على الإعراب فقط لمعرفة الوظيفة النحوية للكلمات، ذلك أن علامات الإعراب لا تظهر على الجزء الأكبر من الكلمات العربية، فإذا استثنينا ما يعرب بالحركات الظاهرة أو بالحذف نجد بين أيدينا المبنيات وما تقدر عليه الحركات وما يقوم مقام المفرد، وهذه الثلاثة الأخيرة – في زعمه – ربما تمثلت في نصف الاستعمال اللغوي إن لم تكن أكثر من النصف للنسبة المرتفعة في تكرارها.

يقول: " فالخبر والنعت والحال مثلاً تأتي جملة أو شبه جملة أكثر مما تأتي مفردة، وقد يكون الفاعل جملة محلية الإعراب وقد يكون نائبه جارّاً أو مجروراً، وخبر أفعال المقاربة يغلب أن يكون فعلاً مضارعاً، وهو مع فاعله جملة، والظروف تُضاف إلى الجمل وهلم جراً. فإذا عرفنا أن كل ذلك ومعه المبنيات لا يمكن معرفة بابه النحوي بواسطة الحركة ومن ثم ينسب إلى المحل ثم ضممنا إليه ما يُعرب بالتقدير، أدركنا أن الإعراب يَقْصُرُ عن أن يكون قرينة لأكثر من نصف الاستعمال العربي تقريباً "[17].

وعليه فإنه يذهب إلى أن علامات الإعراب وحدها لا تكفي في كثير من الأحيان قرينة يُستدل بها على المعنى النحوي، واقترح أن يكون لقرائن أخرى وظائف معيارية لتحديد المعنى النحوي وهذه القرائن هي: التضام – الرتبة – البنية – المطابقة – الربط – الأداة. ثم قدّم نماذج لاستعمال مثلِ تلك القرائن وكيف يمكن الإفادة منها في تعليم العربية للناطقين بغيرها.

والواقع أن حجة حسان كانت ستصبح أقوى لو أنه أشار إلى قضية تداخل بعض الحالات الإعرابية في العربية كحالتي المفعولية والإضافة اللتين تهتم بهما هذه الورقة. لأن ذلك سيبين أنه حتى في حالة وجود علامات إعرابية فإنها تتداخل في معظم الأسماء العربية في حالتي النصب والجر، وهو ما يعطي أهمية أكبر لقرائن أخرى كما سماها تمام حسان لمعرفة الوظائف النحوية في العربية.

وممن أشاروا إلى تداخل علامات الجر والنصب في العربية في بعض الأسماء: اللغوي الألماني (فرنرفيتشخل)، وقد عبَّر عن الحالات الثلاث في العربية بطريقة خاصة، إذ وصف الرفع بأنه يدل على الحالة المستقلة المطلقة، والجر على الارتباط بأحد الأسماء والنصب على الارتباط بأحد الأفعال. يقول: " تكون أنواع الاسم في العربية نظاماً يمتاز بالاطراد والوضوح النادر، إذ يمكن التفريق بين الجنسين المذكر والمؤنث، وبين أنواع العدد الثلاثة: المفرد والمثنى والجمع وبين حالات الإعراب الخاصة بالاسم وهي الرفع والجر والنصب. ويدل الرفع على الحالة المستقلة المطلقة بوجهٍ عام، والجر على الارتباط بأحد الأسماء، والنصب على الارتباط بأحد الأفعال... وعلى العكس من هذا النظام الشامل الذي يهيئ لنا ثماني عشرة حالة ممكنة 2×3×3، يظهر من أحوال أواخر الكلمات التي تناظرها شيء من عدم التناسب يلفت النظر: إذ يفرق في المفرد بين حالات ثلاث هي: الرفع والجر والنصب، وأما في المثنى والجمع فإنه يفرق بين حالة الرفع من جهة، وحالة النصب والجر من جهة أخرى " (18).

وقد فسَّر فيتشخل هذه الظاهرة في العربية بربطها بظواهرٍ مشابهة في لغات سامية أخرى، ومن ذلك حديثه عن الكسرة بوصفها علامةً للنصب والجرّ في المؤنث السالم، وقال إن ذلك نفسه ينطبق على الأكدية والأجريتية. يقول: " وعلى هذا نحصل من نظام الإعراب في العربية على الحركات الآتية:

(أ) ـُ = ضمة للرفع

ـِ = كسرة للجر

(ب) ـَ = فتحة للنصب (في حالة الإفراد).

ـِ = كسرة للنصب (في حالة الجمع) (يعني المؤنث السالم).

وهذا ينطبق على ما يوجد في الأكدية والأجريتية من الإعراب " [19].

ويفترض هذا الباحث أن البنية العميقة لنظام علامات الإعراب في المثنى والجمع ذات علاقة بعلامات إعراب جمع المؤنث أي الضمة للرفع والكسرة للجر والكسرة كذلك للنصب. ويدلل على ذلك بشواهد من لغات سامية أخرى، كما يأتي بأدلة صرفية تدعم زعمه هذا.

وسواءً اتفقنا معه فيما ذهب إليه أو لم نتفق، فإنه يصل في النتيجة إلى أن العربية لا تفرّق عن طريق العلامات بين حالتي المفعولية والإضافة **Objective and Genitive** في معظم أسمائها. ولكنه لم يعط تحليلاً تفسيرياً لذلك **Explanatory Analysis** وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيقه. ولكن ما يلفت النظر في دراسة فيتشخل المورفولوجية الفيلولوجية أنه وضع يده على الظاهرة التي تهتم بها الدراسة الحالية وهي ظاهرة تداخل حالتي المفعولية والإضافة.

أما أحمد علم الدين الجندي فقد اهتم بقضيتين متصلتين بالحالات الإعرابية وعلامات الإعراب: أولاهما قول النحاة القدماء إن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات والإعراب فرع عليها، وثانيتهما خلاف النحاة فيما إذا كانت حركات الإعراب أصلاً لحركات البناء أو حركات البناء أصلاً لحركات الإعراب.

وقد حل الدكتور الجندي كلتا القضيتين برفض مسائل الأصل والفرع بالصورة التي تخللت جزيئات ومسائل النحو العربي، وبيَّن أن الدراسات النحوية الحديثة لا تعترف بفكرة الأصل والفرع كما فسرها النحاة [20].

وقد اقترح الجندي اقتراحاً جزئياً في نهاية بحثه حين دعا إلى إلغاء فكرة نيابة الحروف عن الحركات لبنائها على الأصالة والفرعية. يقول: " لهذا أرى إلغاء فكرة نيابة الحروف عن الحركات لبنائها على الأصالة والفرعية ويكون إعراب الأسماء الستة بالحركات الثلاث مع مدّها، أما جمع المذكر فالضمة فيه علم الرفع وعلم الإسناد والواو إشباع، والكسرة علم الجر والإضافة والياء إشباع. وأغفل الفتح لأنه ليس بإعراب، فلم يقصد إلى أن يجعل له علامة خاصة، لأنه إذا أريد

إلى أن يجعل له نصباً وأتي له بالفتحة اشتبه بالمثنى، ولهذا أغفل الفتح فيه وجعلت الصيغة المستعملة في الإضافة هي صيغة المنصوب. أما المثنى فالألف فيه ليست علامة للرفع لأن الضمة وحدها هي علم الرفع، أما الألف فهي للتثنية لا غير، وإذا أريد رفعه بالضمة فيجب أن تزول الألف، وبزوالها يزول المعنى فتركت الكلمة وهي مسند إليها بلا علامة تدل على الإسناد، فإذا أريد أن يكون مضافاً إليه استعين بالياء وهي جزء من الكسرة ومطولة لها وأبقيت الفتحة الدالة على ألف الاثنين قبلها، وتحقق في الصيغة إذن دلالتها على التثنية ودلالتها على الإضافة " [21].

ولا نريد أن نناقش الباحث فيما ذهب إليه إلاّ في الجزئية التي يقول فيها أن الفتح قد أهمل في المذكر السالم لأنه ليس بإعراب " وأُغفل الفتح لأنه ليس بإعراب فلم يقصد إلى أن يجعل له علامة خاصة لأنه أريد إلى أن يجعل نصباً وأتى له بالفتح اشتبه بالمثنى ولهذا أغفل الفتح فيه وجعلت الصيغة المستعملة في الإضافة هي صيغة المنصوب ". فهذا الجزء كما أشار إليه في الهامش مأخوذ عن (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى، وهو رأي فيه نظر ودحضه الكثير من النحاة، وممن دحضوه عبد العزيز عبده أبو عبد الله في كتابه: (المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل)، وعبد الهادي الفضلي في كتابه: (دراسات في الإعراب)، وآخرون.

فلا يكفي ما جاء به إبراهيم مصطفى لإلغاء فكرة نيابة الحروف عن الحركات لمجرد أنها تستند إلى مسألة الأصل والفرع. كما أن الادعاء بأن " الفتح ليس بإعراب " لا يكفي لتفسير تداخل حالتي النصب والجر ليس في المذكر السالم وحده، بل في المؤنث السالم والممنوع من الصرف والمثنى..الخ. لذلك فإن البحث المذكور قد ترك ثغرة كبيرة تتعلق بهذا التداخل تستدعي البحث عن حل لقضيته.

5-2-3- عرض وتحليل:

باستعراض الأعمال المعاصرة السابقة نستنتج ما يلي:

1- أغفل الباحثون المعاصرون توضيح اللبس المترتب على استخدام مصطلح الإعراب لكل من الأفعال والأسماء، ولم يوضحوا كيف أن هذا المصطلح يعجز عن تفسير حالات الأسماء

الثلاث: الفاعلية والمفعولية والإضافة. وهي إحدى الإشكاليات التي تناقشها الدراسة الحالية.

2- ذهب بعضهم إلى أن حالة الرفع والنصب هما مشكلة الإعراب لمجرد كثرة المرفوعات وكثرة المنصوبات في العربية، ولم يشر معظمهم إلى مشكلة تداخل حالتي النصب والجر في العلامات. وهو ما تهتم به الدراسة الحالية.

3- وردت إشارات قليلة إلى تداخل النصب والجر، ولكنها اقتصرت على بعض الحالات فقط كما في جمع المؤنث السالم وقُدِّمت لها حلول صوتية فقط ولم تُقدَّم حلول نحوية أو سنتاكتيكية.

4- زعم البعض أن الفتحة ليست علامة إعراب ولكنهم لم يستطيعوا إثبات ذلك بالدليل اللغوي مما جعل الكثير من الباحثين يفندون هذا الادعاء.

5- سارت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في سعيها لإثبات أن هناك قرائن أخرى تبيّن الحالات الإعرابية سوى علامات الإعراب منها التركيب السنتاكتيكي.

6- أثبت بعض الباحثين عددياً أن علامات الإعراب لا تظهر على الجزء الأكبر من الكلمات العربية واقترحوا أن يكون لبعض القرائن وظائف معيارية لتحديد الوظيفة النحوية، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى شرحه.

7- قدّم بعض الباحثين أدلّة من لغات سامية أخرى على أن اللغات السامية ومنها العربية لا تفرق عن طريق علامات الإعراب بين حالتي المفعولية والإضافة دون إعطاء تحليل تفسيري لذلك. وهو ما تسعى إلى تحقيقه هذه الورقة.

6- طريقة إجراء الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية بالدرجة الأولى على طريقة التحليل التقابلي **Contrastive Analysis** بين العربية والإنجليزية فيما يختص بنظام الحالات **Case System** في كل من اللغتين وذلك للتعرف على مدى نجاح وإخفاق كل منهما في وضع علامات للحالات الثلاث: الفاعلية **Nominative**، والمفعولية **Objective**، والإضافة **Genitive**.

وسيتناول التحليل التقابلي نظام الضمائر ونظام الأسماء الظاهرة في كل من اللغتين، وسيكون التركيز على العربية أكثر من الإنجليزية للنظر في الإشكاليات الموجودة في نظام الحالات فيها. ثم النظر في الحالتين المتداخلتين فيها وهما حالتا المفعولية والإضافة.

والنظر في هاتين الحالتين سيكون برسم أبنية شجرية **Tree structures** للمادة اللغوية المستعملة كما ينص عليه علم بناء التراكيب **Syntax**. وهذه الأبنية الشجرية تساعد على إعطاء تفسيرات لتداخل الحالتين، كما ستساعد الباحثين على تفسير ظاهرة خلّو الاسم المجرور بحرف الجر في العربية من الحالة. ومن ثم محاولة تحديد حالة لهذا الاسم أو وضع فرضية حول طبيعتها. وذلك لأن الدرس النحوي التراثي وحده لم يمكّنْ من تحديد حالة هذه الأسماء، بل اكتفى بالقول إنها مجرورات بحرف الجر.

ولرسم هذه الأبنية الشجرية فإن الباحثين سيجريان بعض القواعد **Rules** التي جاءت بها نظرية الحالات **Case Theory** على الأمثلة العربية [22].

أما المادة اللغوية المستعملة في هذه الدراسة فهي جمل محدودة اختيرت من العربية الفصيحة فقط وليست من العامّية وعني لها أن تكون صحيحة نحوياً.

7- الدراسة التطبيقية

7-1 عرض تقابلي لنظام الحالات في العربية ونظام الحالات في الإنجليزية:

يبدأ هذه المقارنة بالحديث عن نظام الضمائر الشخصية في الإنجليزية **Personal Pronoun System** الذي يحوي أشكالاً ثلاثة مختلفة وهي: **he – him – his** التي يمكن ترجمتها للعربية: هو – ـهُ – ـهُ .

وهذه الأشكال يشار إليها عادة بأشكال الحالات المختلفة **Different Case forms** ويمكن تفصيلها كالتالي:

he: حالة الفاعلية أو الرفع.

him: حالة المفعولية أو النصب.

his: حالة الإضافة أو الجر.

أمثلة:

He lives here: (هو) يعيش هنا.

I admire him: أنا احترم(ـه).

His son is young: ابن(ـه) شاب.

وكما هو واضح في الإنجليزية فإن كل حالة من الحالات مميزة شكلاً ونطقاً عن أي حالة أخرى، مع وجود بعض الشواذّ في بعض الضمائر كما في الضمير **she** أو (هي) للغائبة المفردة، إذ يُستعمل شكل واحد للضمير لكل من حالة المفعولية والإضافة هو **her**، لتكون الضمائر الثلاثة كما يلي:

she: حالة الفاعلية أو الرفع.

her: حالة المفعولية أو النصب.

her: حالة الإضافة أو الجر.

وبالنظر إلى الضمائر المماثلة في العربية نرى أن الضمائر الدالة على المفعولية والدالة على الإضافة لها شكل واحد، بمعنى أنها جميعاً تعمل مثل الضمير (**she**) في الإنجليزية الذي تحدثنا عنه. ما يعني أن حالتي المفعولية والإضافة في هذه الضمائر ليستا مميزتين نطقاً أو كتابةً في العربية.

وهذه القاعدة تنطبق على جميع الضمائر العربية دون استثناء، ومن أمثلة ذلك:

حالة المفعولية (النصب)	حالة الإضافة (الجر)
رأيتـ(ـه)	بيتـ(ـه)
زرتـ(ـهم)	بيتـ(ـهم)
رأيتـ(ـهن)	بيتـ(ـهن)

زرتـ(ـهما) بيتـ(ـهما) وهكذا.

ومن الظواهر اللافتة في العربية كذلك أن أحد الضمائر يستعمل بالشكل نفسه للحالات الثلاث جميعاً وهو (نا) المتكلمين. تقول:

حالة الفاعلية (الرفع)	حالة المفعولية (النصب)	حالة الإضافة (الجر)
أكَلْـ(نا)	رأيتَـ(نا)	بيتُـ(ـنا)

وإن تكن الإنجليزية تميز بين الحالات الثلاث في الضمائر، فإنها لا تميز بينها في الأسماء الظاهرة أو العبارات الاسمية NPS بينما تميز العربية بشكلٍ واضح بين تلك الحالات في بعض الأسماء الظاهرة والعبارات الاسمية، إذ تظهر على بعض العبارات الاسمية NPS علامة توضح وظيفتها في الجملة مثل:

حالة الفاعلية (الرفع)	حالة المفعولية (النصب)	حالة الإضافة (الجر)
جاء محمد (ٌ)	رأيت محمد (اً)	بيت محمد (/)

ولكن هذا التمييز خاص بالعلامات الأصلية إذ لا تميز العلامات الفرعية في مجملها بين حالتي النصب والجر كذلك، ومن ذلك جمع المذكر السالم الذي يُرفع بالواو ويُنصَب ويُجَر بالياء مثل: جاء المحمدون – رأيت المحمدين – مررت بالمحمدين. وكذلك المثنى الذي يُرفع بالألف ويُنصب ويُجر بالياء: جاء الولدان – رأيت الولدين – مررت بالولدين. وهكذا.

لذلك فإن التمييز بين الحالات الثلاث خاص بالأسماء التي تُعرب بعلامات إعراب أصلية وهي المفرد المنصرف وجمع التكسير المنصرف ومن أمثلته:

حالة الفاعلية (الرفع)	حالة المفعولية (النصب)	حالة الإضافة (الجر)
جاء الرجال ُ( )	رأيت الرجال َ( )	بيت الرجال ِ( )
جاء الطلاب ُ( )	رأيت الطلاب َ( )	بيت الطلاب ِ( )

ويتبدى من العرض السابق لنظام الحالات في كل من العربية والإنجليزية أن كلتا اللغتين تعاني من عدم التفريق بين بعض الحالات من حيث العلامات الدالة عليها. إذ لا تفرق الأسماء الظاهرة الإنجليزية بين الحالات جميعاً. بينما تفرق معظم ضمائرها بينها. أما العربية فلا تفرق ضمائرها بين حالتي المفعولية والإضافة وليس بين أسمائها إلاّ المفرد المنصرف وجمع التكسير المنصرف اللذان يفرقان بالعلامات بين المفعولية والإضافة. وعليه يجدر البحث في تداخل هاتين الحالتين في العربية.

7-2- الحالتان المتداخلتان في العربية: المفعولية والإضافة.

تنص نظرية الحالات على الآتي:

" توضع على العبارة الاسمية NP سمة (+ مفعولية) إذا كانت محكومة بفعل متعدٍ أو بحرف جر".

وقد عدلت هذه القاعدة لاحقاً لتصبح: " تكتسب أي عبارة اسمية NP سمة (+ مفعولية) إذا كانت محكومة بـ (– اسم) متعدٍ [23].

وما تقوله هذه القاعدة هو أن العبارة الاسمية المفعولية يمكن أن تُحكم إما بفعل متعدٍ أو بحرف جر. ومن أمثلة ذلك في الإنجليزية: **He ran towards me**: (هو) ركض نحوي. و **John hit me** جون ضربني.

فالضمير me أو ياء المتكلم في كلتا العبارتين – بناءً على نظرية الحالات – لهما الحالة نفسها وهي (المفعولية).

ويمكن قبول ذلك في الإنجليزية لعدم وجود علامات للحالات الإعرابية في الأسماء الظاهرة، وكذلك في الضمائر إذ إن الضمير نفسه يستعمل بعد الأفعال وبعد حروف الجر.

أما في العربية فإن الوضع مختلف عن الإنجليزية، إذ إن المفعولات بعد الأفعال المتعدية تظهر عليها علامة النصب سواءً كانت أصلية أو فرعية (الفتحة أو الياء أو الكسرة..إلخ). أما المفعولات بعد حروف الجر (وتسمى المجرورات في النحو العربي) فتظهر عليها علامة الجر الأصلية أو الفرعية (الكسرة أو الياء أو الفتحة..إلخ).

وباستعمال عبارات نظرية الحالات نفسها، فإن مفعولات حروف الجر والأسماء في حالة الإضافة (genitives) تُختم بعلامة حالة الإعراب نفسها. مثال:

مفعول لحرف الجر	مفعول لفعل متعدٍ
ذهبت إلى محمدٍ ( )	قابلت محمد (اً)

والسؤال الذي يطرح نفسه بناءً على ذلك: ولماذا كان الوضع على هذا النحو في العربية؟ ويترتب على ذلك سؤال آخر: وهل في العربية حالة رابعة سوى الحالات الثلاث المعروفة التي تحدثت عنها نظرية الحالات؟ إذ قد تكون في العربية الفاعلية والمفعولية والإضافة (والحالة؟) أم أن هذه العلامات ليست في حقيقة الأمر علاماتٍ لحالات الإعراب؟ وليست إلاّ أشكالاً صوتيةً تفرضها العوامل اللفظية التي تسبق العبارات الاسمية NPS كالأفعال المتعدية وحروف الجر وسواها؟.

وتلك الأسئلة تبدو أسئلة تستحق الإجابة عليها. وإن عدنا إلى كتب النحو التراثية للبحث عن إجابة لها، فلن نجد إجابةً مباشرة كافية شافية لأي منها – كما بينه فصل الدراسات السابقة – إذ بالعودة إلى كتب النحو التراثية وجدنا أنها تتحدث عن علامات الحالات: الضمة والفتحة والكسرة وسواها من العلامات الفرعية على أنها " علامات الإعراب" أو ما يُطلق عليه في علم اللغة الحديث (Declension). ومفهوم الإعراب مفهوم غامض للغاية، ولا يكفي هذا المفهوم لشرح الحالات المختلفة للأسماء في العربية: الفاعلية والمفعولية والإضافة، وذلك لأن المفهوم نفسه وهو الإعراب يُستعمل مع الأفعال كذلك، إذ إن الفعل المضارع يكون معرباً في بعض حالاته.

وهذا التقسيم لعلامات الإعراب الذي ورد في كتب النحو يبدو بناءً على نظرية الحالات تقسيماً مضللاً (Misleading). إذ إن حالات الإعراب وهي الرفع والنصب والجر لا يمكن اعتبارها حالات (بالمفهوم الذي نستعمله في هذه الدراسة)، وذلك لإمكانية استعمال بعضها مع الأفعال كالفعل المضارع مثلاً. وذلك يدفعنا إلى افتراض أنها لا تخرج عن كونها إضافة لبعض الصوائت Vowels بعد الصوامت Consonants في نهاية الكلمات المختلفة. والتمحيص في

فهم النحويين القدماء لها يوضح أنهم لم يتجاوزوا هذا الإطار في فهمهم لها. إذ إن الأفعال المرفوعة تختم بالضمة مثلاً والأسماء المرفوعة كذلك تُختم بالضمة. فما معنى الرفع إذاً؟ ولا نجد إجابة على ذلك سوى القول بأنه إضافة صائت (قد يكون الضمة أو الواو أو سواها) إلى آخر الاسم أو الفعل. وحينها لا نتحدث عن الحالات بحال من الأحوال.

ومن الأمثلة التي يمكن طرحها على النحو التراثي كذلك أن الأسماء في العربية تذكر حالاتها أحياناً مع ربطها بعلامات الإعراب، وقد لا تذكر حالاتها كما في الأمثلة التالية:

1- الفاعل يكون مرفوعاً.
2- المفعول به يكون منصوباً.
3- المضاف إليه يكون مجروراً.
4- الاسم بعد حرف الجر يكون مجروراً.

ونرى هنا أن الحالات مبينة في 1 ، 2 ، 3. بين الفاعلية والمفعولية والإضافة، ولكن ليس في 4، فما حالة الاسم بعد حرف الجر؟ ولا نريد أن نقول إن حالته أنه مجرور بحرف الجر، لأن تلك ليست حالة من حالات الأسماء المعروفة وعليه فإننا لا نجد إجابة على هذا السؤال في النحو التراثي العربي.

ونقطة أخرى مهمة تتعلق بحروف الجر في العربية أن تسميتها بهذا الاسم تعني أنها عوامل تؤثر بالجر على ما يليها من أسماء سواء كانت العلامة الكسرة أو سواها. والحديث عنها بهذا لشكل لا يقول شيئاً عن (حالة) الاسم بعدها، أو أيِّ شيء عن الحالة التي تفرضها هذه العوامل على الأسماء بعدها.

ويبقى الحديث مستمراً عن حالتي المفعولية والإضافة إذ نقول إن هاتين الحالتين لا تفرق بينهما علامات واضحة في العربية في كثير من الحالات. إذ لا يُفَرَّقُ بينهما إلاّ في حالة المفرد وجمع التكسير فنقول: جاء محمدٌ – رأيت محمداً – هذا بيت محمدٍ. وجاء الرجالُ– ورأيت الرجالَ – وهذا بيت الرجالِ.

ولكن في بقية الأسماء لا تفرق العربية بين هاتين الحالتين من حيث العلامات. ففي المثنى والجموع السالمة ليس هناك فرق في العلامة بين المفعولية والإضافة، إذ إن المثنى يُنصب ويُجر بالياء، وجمع المذكر السالم يُنصب ويُجر بالياء، وجمع المؤنث السالم يُنصب ويُجر بالكسرة.

كما أن التفريق بين الحالات الثلاث في المفرد وجموع التكسير لا ينطبق على الأمثلة جميعها إذ يخرج عن ذلك الممنوع من الصرف الذي يُنصب ويُجر بالفتحة، تقول: جاء أحمدُ – رأيت أحمدَ – هذا بيت أحمدَ. وهذه مصابيحُ – ورأيت مصابيحَ – وهذه عشرة مصابيحَ. وذلك يعني أن العلامات تميز بين حالتي المفعولية والإضافة بشكل واضح في عدد محدود من الأسماء العربية وهي بعض الأسماء المفردة وبعض جموع التكسير.

وبالنظر إلى الضمائر العربية، نجد تداخلاً تاماً بين حالتي المفعولية والإضافة وعدم التفريق بينهما ينطبق على جميع الضمائر العربية دون استثناء إذ لا يفرق نظام الضمائر العربية صوتياً بين هاتين الحالتين.

ونستنتج من ذلك أن حالتي المفعولية والإضافة حالتان متداخلتان في العربية من حيث العلامات التي تظهر في أواخر الأسماء، ولا يمكن التفريق بينهما صرفياً، ما يعني ضرورة البحث عن وسائل أخرى للتفريق بينهما، كالبحث عن وسائل سنتاكتيكية تتعلق ببناء الجملة مثلاً.

7–3– التفريق السنتاكتيكي بين حالتي المفعولية والإضافة في اللغة العربية.

إن القول بأن التفريق بين حالتي المفعولية والإضافة في العربية ليس ممكناً بالاعتماد على أواخر الكلمات أو ما يسمى بعلامات الإعراب في معظم الأسماء العربية، لا يعني أن هذا التفريق غير ممكن البتة. ذلك أن العربية كأي لغة إنسانية طبيعية أخرى، لا يمكن أن تحوي أي عبارة اسمية NP أو أي اسم صريح مفرغ من الحالة Case. وهو ما تنص عليه نظرية الحالات:

" أي جملة تحتوي على عبارة اسمية صريحة تصبح جملة غير صحيحة إذا لم يكن للعبارة الاسمية فيها علامة للحالة " (24).

وذلك يعني أن كل عبارة اسمية في العربية لابد من أن تكون فيها علامة للحالة. ورأينا أن أواخر الكلمات لا تكفي في العربية للتفريق بين المفعولية والإضافة لتداخلهما كما وضحت الأمثلة. كما أن بعض الأسماء العربية لا تظهر عليها علامات الإعراب أصلاً. كالأسماء التي تُعرب بعلامات مقدرة كالاسم المقصور وهو المختوم بألف مقصورة لازمة. تقول: جاء مصطفى – رأيت مصطفى – هذا بيت مصطفى.

وبالنظر إلى جملة مثل: قتل عيسى موسى، نجد أن التفريق بين الفاعل والمفعول غير ممكن بالنظر إلى علامات الإعراب فقط. ولكن لو سألت أي ناطق بالعربية عن القاتل والمقتول في هذه الجملة لقال لك إن عيسى هو القاتل وإن موسى هو المقتول. وهذا التحديد يعود إلى ترتيب الكلمات المعهود في العربية وهو: فعل – فاعل – مفعول: VSO. إذ إن هذا الترتيب هو الترتيب الأساس في العربية، مع أن أي ترتيب آخر ممكن في العربية إذ يمكن للجملة أن تتبع أياً من الترتيبات التالية: فعل – فاعل – مفعول، مفعول – فعل – فاعل. فاعل – مفعول – فعل، فاعل – فعل – مفعول، مفعول – فاعل – فعل.

ولكن حين لا يُلتزم بالترتيب الأساس وهو فعل – فاعل – مفعول، فإن علامات الإعراب هي العامل الأوحد للتفريق بين الحالات المختلفة للأسماء. وذلك يعني أن جملة (قتل عيسى موسى) لا يجوز أن تستعمل لتعني أن موسى قتل عيسى لأن اللبس لا يؤمن في تلك الجملة.

ولتلخيص ما قلناه في هذا الفصل نقول: إن أواخر الكلمات أو علامات الإعراب في الأسماء العربية ليست كافية للتفريق بين الحالات الثلاث: الفاعلية والمفعولية والإضافة. ومع أن ترتيب الكلمات في العربية ليس إلزامياً، إلاّ أن هناك ترتيباً أساساً للكلمات داخل الجملة الفعلية هو: فعل – فاعل – مفعول. ويمكن الاستشهاد ببعض الأمثلة التي لا تظهر فيها العلامات على الأسماء كما في مثال (قتل عيسى موسى) للتدليل على ذلك. إذ إن القاتل والمقتول معروفان للناطقين بالعربية استناداً إلى ترتيب الكلمات: فعل – فاعل – مفعول. وذلك دليل على أن الناطقين بالعربية يستعملون قرائن سنتاكتيكية تتصل ببناء الجملة للتفريق بين الحالات المختلفة للأسماء سوى العلامات الإعرابية.

ومما طرحناه في المناقشة أيضاً أن بعض علامات النصب في العربية ليست قاصرة على المنصوبات: فالفتحة تستعمل علامة للجر في الممنوع من الصرف، كما أن علامات الجر ليست قاصرة على المجرورات، فالكسرة تستعمل علامة للنصب في جمع المؤنث السالم، ما يعني أن هناك تداخلاً ما بين حالتي المفعولية والإضافة وبين علامات النصب وعلامات الجر. كما أن حالة الاسم بعد حروف الجر ما زالت غامضة ولنرمز لها بعلامة الاستفهام؟. ولنسمِّ هذه الأسماء الواقعة بعد حروف الجر مبدئياً "تتمات حروف الجر" **P Complements** كما تسميها نظرية الحالات.

7-4- حالة تتمات حروف الجر في العربية:

قلنا إن الحالة ؟ تعني حالة الأسماء الواقعة بعد حروف الجر في العربية، وهي حالة تتمات حروف الجر. وبما أن هذه الحالة تستعمل معها علامات الجر في العربية وهي الكسرة وما ينوب عنها، فإن بعض اللغويين يطلقون عليها أنها حالة من حالات الإضافة **Genitve**. ومن التصورات المطروحة أيضاً أن هذه الظاهرة تمثل حالة رابعة في العربية. ولكن السؤال الذي يثيره هذا الطرح هو: هل ذلك ممكن حدوثه في أي لغة إنسانية طبيعية؟.

يبين رادفورد **Radford** مثالاً مشابهاً من اللاتينية فيقول:

" في الوقت الذي يكون فيه مفعول الفعل ومفعول حرف الجر في حالة واحدة وهي المفعولية في اللغة الإنجليزية، فإن ذلك لا يحدث في اللاتينية. إذ في اللاتينية يكون مفعول الفعل المتعدي في هذه الحالة وهي النصب (**Accusative**). كما أن مفعولات الكثير من حروف الجر تكون في الحالة نفسها وهي النصب (**Accusative**) ولكنَّ في اللاتينية بعض أنواع من حروف الجر التي تؤثر على معمولاتها بحالة أخرى تسمى حالة المنشأ: (**Ablative**). من هذه الحروف التي تأخذ حالة المنشأ: (**de**) الذي يعني (عن) " [25].

المثل السابق يوضح أن وجود حالة رابعة ممكن في اللغات الطبيعية. والقياس هنا مع الفارق، حيث إن بعض حروف الجر اللاتينية تجعل معمولاتها في الحالة الرابعة من حالات الأسماء،

بينما تجعل كل حروف الجر العربية معمولاتها أو تتماتها في الحالة الرابعة (على افتراض وجود حالة رابعة).

وبالنظر في بعض الأمثلة اللاتينية التي ساقها رادفورد(**Radford**) فإن هذه الأمثلة تمثل إشكالية كبيرة لنظرية الحالات. لننظر إلى المثال اللاتيني التالي: قيصر (فاعل) عن الحروب (منشأ) كتب: **Caesar de bellis scripsit**، أي: قيصر كتب عن الحروب.

وأورد رادفورد الرسم الشجري التالي لهذه الجملة:

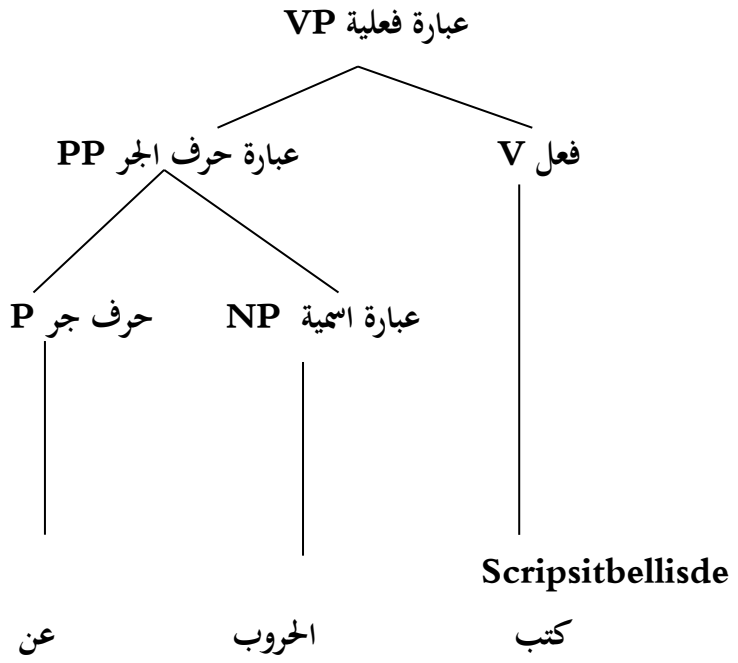

وتعني هذه الشجرة أن كلاً من حرف الجر (de) أو (عن) والفعل المتعدي (كتب) يتعديان إلى العبارة الاسمية (الحروب)، ما يعني أن العبارة الاسمية (الحروب) وقع عليها حالة (المنشأ) من حرف الجر، وحالة النصب أو المفعولية من الفعل.

وذلك غير مستقيم أو غير صحيح، لأن العبارة الاسمية (الحروب) في اللاتينية خاضعة لحالة (المنشأ) صرفياً، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً لنظرية الحالات.

ولتلافي هذه المشكلة فإن مصطلح يحكم **Govern** يُعرَّف بطريقة تسمح بأن يكون للعبارة الاسمية أكثر من حاكم (عامل) واحد ومن ثم التأكد بعد ذلك من أن العبارة الاسمية **NP** قد حُدد لها الحاكم (العامل) المناسب. ويمكن تحقيق ذلك بتحديد نقطة التفريع الأدق **Node** المتعلقة بالحكم بدقة، وهي النقطة التي تحكم العبارة الاسمية موضع السؤال. ففي اللاتينية مثلاً يعتبر حرف الجر (عن) هو نقطة التفريع الأدق التي تحكم العبارة الاسمية (الحروب). وعليه فإن حرف الجر هو (الحاكم) أو العامل وتكون كلمة (الحروب) في حالة (المنشأ) وليس في حالة (المفعولية).

7-4-1- فكرة العامل (الحاكم) حلاً لإشكالية المجرور بحرف الجر:

ونترك اللغة اللاتينية ونعود مجدداً إلى العربية وباختبار مصطلح العامل أو الحاكم **Govern** الذي تحدثت عنه نظرية الحالات يمكن البحث عن حل لإشكالية المجرور بحرف الجر، ومحاولة تحديد حالة هذا النوع من الأسماء في العربية.

ونبدأ هذا الاختبار بجملة تتبع ترتيب: فاعل – فعل – مفعول (مع مراعاة أن كل الترتيبات الأخرى جائزة في العربية).

والمثال هو: سمير جلس على السرير.

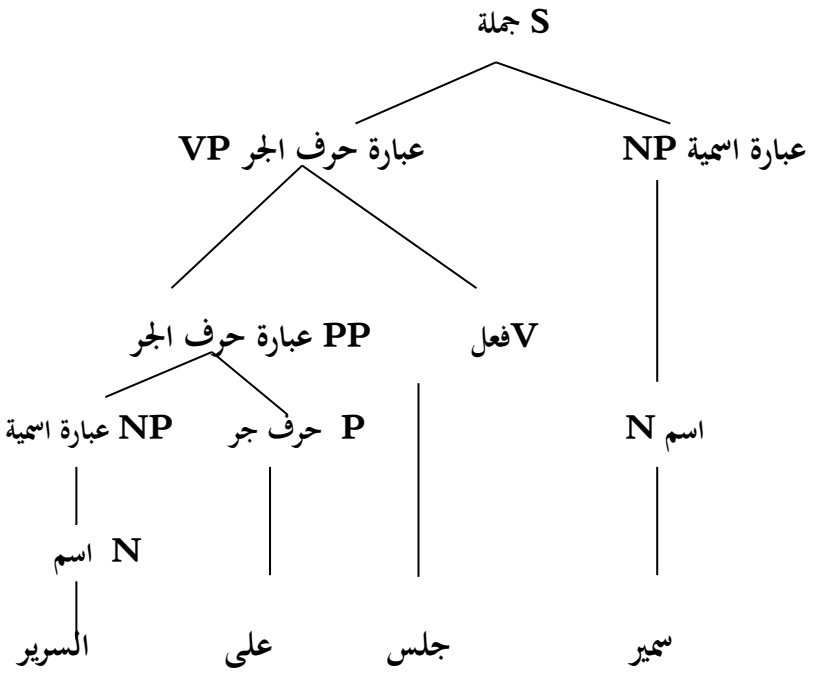

إن تعريف الحكم أو العامل كما جاء به تشومسكي يعمل بشكلٍ تام مع هذا الترتيب للكلمات. إذ إن حرف الجر (على) يحكم أو هو عامل الجر للعبارة الاسمية (السرير)، لذا فإن هذه العبارة الاسمية هي في حالة المفعولية، وهي المفعول لحرف الجر (على (كما تنص عليه نظرية الحالات). ولكن النحو العربي لا يقبل وصفها بحالة المفعولية لأنها مختومة بالكسرة وهي علامة الإضافة أو الجر.

ولا نريد تبرير هذه المسألة الشائكة الآن، بل نريد أن نعرض الجملة نفسها بالترتيب الأساس للكلمات في الجملة الفعلية العربية وهو: فعل – فاعل – مفعول. ليكون المثال: (جلس سمير على السرير).

ولا نستطيع رسم شجرة سنتاكتيكية لهذه الجملة بدون أن تتقاطع الخطوط (وهو أمر محظور) إلاّ إذا رسمنا الشجرة المتداعية التالية:

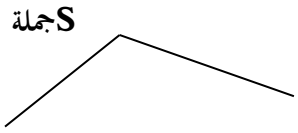

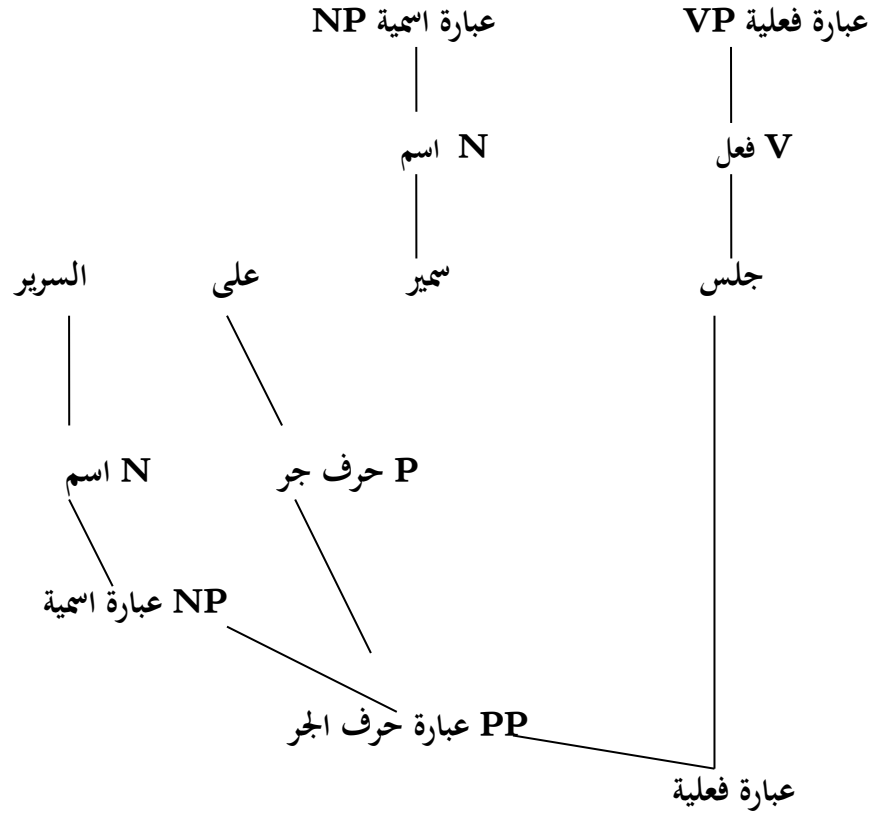

ونحتاج إلى رسم أشجار مشابهة للاحتمالات الباقية وهي:

1- على السرير سمير جلس.

2- جلس على السرير سمير.

3- على السرير جلس سمير.

4- سمير على السرير جلس.

ونلاحظ أنه في كل هذه الجمل (وهي القاعدة في العربية) لا يمكن فصل حرف الجر (على) العامل عن معموله (السرير)، وذلك يعني بناءً على نظرية الحالات أن حرف الجر (على) يحكم دائماً الاسم المجرور (السرير).

وبأخذ ذلك بعين الاعتبار وهو ملازمة الجار للمجرور في العربية تركيبياً، نستطيع أن نفترض أن الحالة التي نبحث عنها هي حالة المفعولية (بناءً على مفهوم نظرية الحالات). ولكنها مفعولية من نوع مميز، إذ إنها مفعولية حرف الجر. ويعني ذلك أن نظام الحالات في العربية يميز بين مفعولية الفعل المتعدي ومفعولية حرف الجر. ذلك أن الفتحة وسواها من علامات النصب

تستعمل مع مفعولات الأفعال المتعدية، والكسرة وسواها من علامات الجر تستعمل مع مفعولات حروف الجر.

ويمكننا أن نزعم أيضاً أن الكسرة المستعملة مع الاسم المجرور (وهو مفعول حرف الجر) ليست بالضرورة نفس الكسرة المستعملة مع المضاف إليه (حالة الإضافة) بل هي كسرة أخرى.

لنفترض هنا أيضاً أننا لا نحتاج إلى مفهوم (يحكم) **Govern**، وأننا يمكن أن نستغني عنه في بيان العلاقة بين حرف الجر ومعموله في اللغة العربية، ذلك لأن حرف الجر في العربية يحكم معموله دائماً (لأنه لا ينفصل عنه أبداً كما وضحنا). كما أن هذا المعمول توضع عليه علامة المفعولية (لحرف الجر) دائماً سواءً كانت الكسرة أو أي علامة فرعية أخرى.

ولكنْ من المهم أن نلاحظ أن هذه الكسرة أو ما ينوب عنها لا يمكن اعتبارها العلامة الوحيدة لمفعولية حرف الجر. إذ إن ترتيب الكلمات جوهري كذلك بوصفه علامة لهذه الحالة وذلك لازدواجية الكسرة والفتحة كما في جمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف. إذ إن جميع الترتيبات التالية غير صحيحة:

1- عبارة اسمية – حرف جر (حين يكون: حرف جر + عبارة اسمية = عبارة حرف الجر).

2- حرف جر – س – ص – عبارة اسمية.

3- عبارة اسمية – س – ص – حرف جر.

وهو ما يعبر عنه في النحو العربي بأن الجار والمجرور لا يجوز أن يفصل بينهما فاصل.

ويبدو ترتيب الكلمات جوهرياً في جملة مثل:

رأيت الطالباتِ في البيتِ.

حيث إن الكسرة هنا مستعملة علامة لمفعولية الفعل المتعدي في (الطالبات) وعلامة لمفعولية حرف الجر في (البيت).

كما أن ترتيب الكلمات جوهري في الجملة التالية:

أخذت مصابيحَ من عمرَ.

إذ إن الفتحة هنا مستعملة علامة لمفعولية الفعل المتعدي (مصابيح) وعلامة لمفعولية حرف الجر (عمرَ).

وللأسباب السابقة فإننا نحتاج إلى مفهوم يحكم **Govern** بين حرف الجر ومعموله، إذ إن هذا المفهوم يكفل لنا أن العبارة الاسمية بعد حرف الجر هي مفعوله بغض النظر عن العلامة في آخره التي تتغير بين المفرد والجمع والمثنى الخ.

وعليه فإننا نستنتج أن الاسم المجرور بعد حرف الجر هو في حالة المفعولية لحرف الجر وأن العلامة عليه ليست بالضرورة علامة الجر التي تظهر على المضاف إليه، خاصة وأن علامات الجر وعلامات النصب تظهر بشكل متعاقب بين المجرورات والمنصوبات أو أنها تتداخل في معظم الأسماء العربية، فالفتحة علامة للجر في الاسم غير المنصرف، والكسرة علامة للنصب في المؤنث السالم، كما أن الياء تستعمل علامة للنصب والجر في كل من المثنى والمذكر السالم وهكذا.

7-4-2- إشكالية الأسماء العاملة عمل فعلها في العربية على نظرية الحالات:

لنأخذ بعين الاعتبار مرة أخرى قاعدة الحالات التالية:

" توضع على العبارات الاسمية علامة المفعولية إذا كانت محكومة (إذا كانت معمولاً) بفعل متعدٍ أو بحرف جر" (وقد سبقت الإشارة إليها) وتقتضي هذه القاعدة أن العوامل التي توصف بأنها (- اسم) يمكن أن تكون عامل المفعولية. وهذه القاعدة تعمل بدون إشكاليات مع الإنجليزية التي لا توجد فيها كلمات يمكن أن توصف بأنها (+ فعل) و (+اسم) في الوقت نفسه.

أما في العربية فإننا نواجه بأمثلة كثيرة مثل:

1- أنا زائر زيداً غداً.

2- أعجبني إكرامُكَ زيداً.

في هاتين الجملتين اكتسبت العبارة الاسمية حالة المفعولية دون أن تُحْكَمَ (أو يكون العامل فيها) بفعل أو بحرف جر. وعليه فإن الجملة الأولى تبدو في الرسم الشجري التالي:

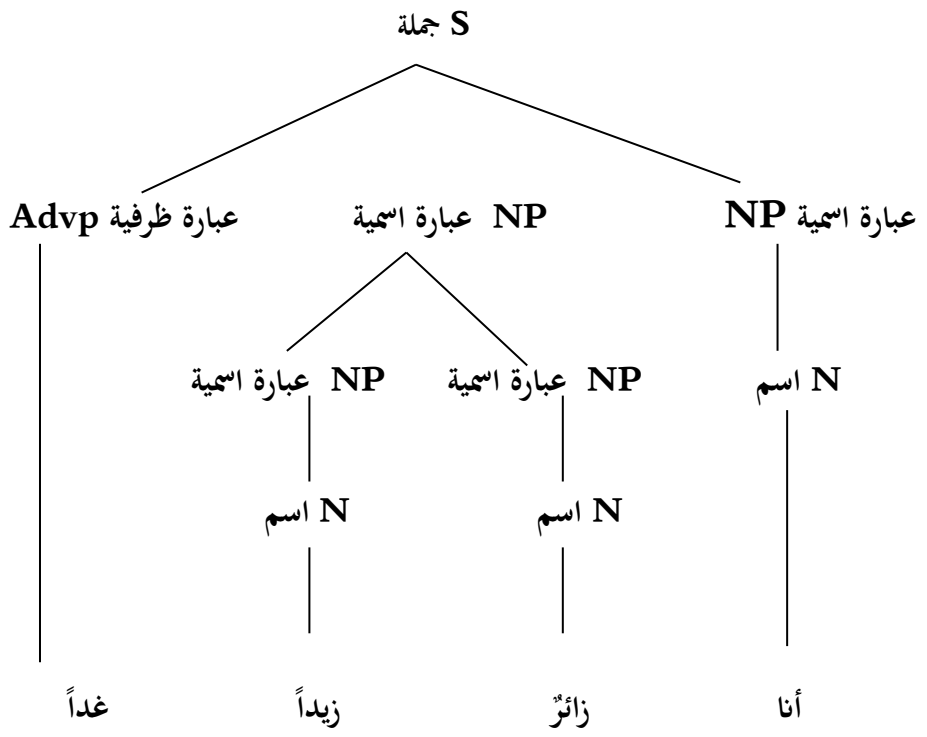

كما تبدو الجملة رقم (2) في الرسم الشجري التالي:

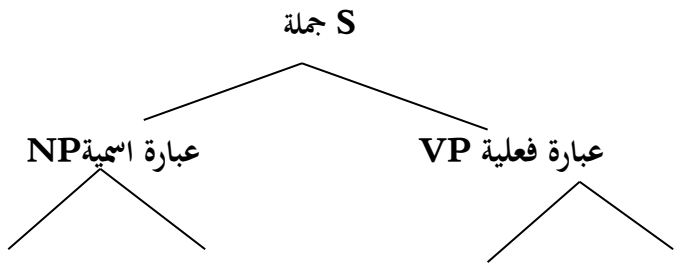

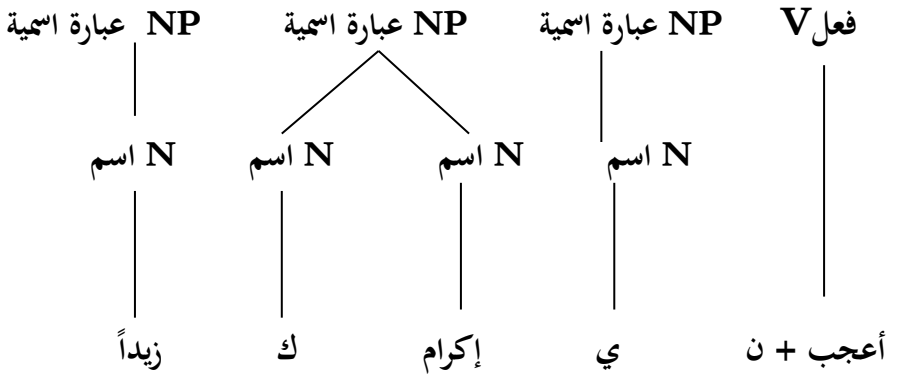

في الجملة 1– اسم الفاعل زائر يحكم زيداً، ولنتمكن من قول ذلك يجب أن نعتبر (زائر) فئة مفرداتية(N) أو (اسماً) لأن نقطة التفرع الحاكمة يجب أن تكون فئة مفرداتية (lexical category) في الوقت نفسه يجب أن نعتبر (زيداً) عبارة اسمية، لأن العبارة الاسمية فقط هي التي تحمل علامة الحالة، كما تنص عليه نظرية الحالات التي لا تقول شيئاً عن إمكانية اختيارنا لمستوى التركيب الذي نحتاجه، وذلك لأن الاسم أو (N) لا يعمل حاكماً أو عاملاً في نظرية الحالات. وهي إشكالية لا تستطيع نظرية الحالات حلها وسؤال لا تستطيع الإجابة عليه.

وبالنظر إلى تركيب الجملة رقم (2) فإننا نجد معضلة أخرى. فالعبارة الاسمية (زيداً) تحمل علامة المفعولية وهي الفتحة، ولكننا لا نستطيع أن نجد أي فئة مفرداتية يمكن أن تعمل نقطة تفرع حاكمة لها كما رأينا في الجملة الأولى، لأن المصدر (إكرام) لا يحكمها مباشرة.

ونخلص من ذلك إلى أن الفئة المفرداتية الاسم (N) يمكن أن تؤثر بحالة المفعولية على العبارة الاسمية (NP) بعدها كما في الجملة (1)، وهي مخالفة صريحة لقواعد نظرية الحالات التي تقول إن الفعل وحرف الجر فقط يؤثران بالمفعولية ويوصفان جميعاً بأنهما (– اسم). وفي الإنجليزية لا يمكن أن تكون كلمة واحدة (+ اسم) و (+ فعل) في الوقت نفسه. وذلك بسبب طبيعة المكونات اللغوية التسلسلية Concatenation في الصرف الإنجليزي، بينما يوصف الصرف العربي بأنه غير تسلسلي Non–Concatenative. وفي هذا النوع من الصرف

توجد مواد لغوية توصف بأنها: (N+، V+) أو (+ اسم، + فعل)، وهي الأسماء المشتقة العاملة كاسم الفاعل كما رأينا.

والعربية تتيح الاشتقاق من الجذر الثلاثي أسماء تعني التالي: الاسم الذي يُحْدِث الحدث: اسم الفاعل – الاسم الذي يقع عليه الحدث: اسم المفعول – الآلة المستعملة في الحدث: اسم الآلة – إلخ. وقد نص النحو العربي على أن اسم الفاعل يمكن أن يكون عامل النصب في المفعول به وكذلك المصدر وسواهما من الأسماء المشتقة كقولك: أما معلم زيداً نحواً.

وقد بيّن التحليل السنتاكتيكي في هذه الدراسة أن اسم الفاعل يمكن أن يؤثر بالمفعولية على العبارة الاسمية التي تأتي بعده لأنه يحكمها بينما رأينا أن المصدر لا يحكم العبارة الاسمية الواقعة في حالة المفعولية ما يعني أحد أمرين: أحدهما أن قواعد نظرية الحالات ليست صحيحة أو أنها لا تنطبق على نظام الحالات في العربية.

ولإيجاد مخرج لهذه المسألة نعود إلى ما قلناه سابقاً في هذه الدراسة من أنَّ مفعولات حرف الجر موجودة في العربية، فبقولنا هذا يمكن أن نحل هذه الإشكالية. ونفترض أن جملة: أ) أعجبني إكرامك زيداً، تركيب ظاهري (**Surface structure**)، وأن التركيب الباطني **Underlying** هو: ب) أعجبني إكرامك لزيدٍ.

وجملة (ب) تتحول إلى جملة (أ) بحذف حرف الجر اللام. ولكن جملة (ب) يمكن لها أن تظهر على السطح كذلك لتعني عين ما تعنيه جملة (أ) ما يعني أن حرف الجر هنا اختياري. ولكن إن اخترنا الحذف فإن مفعول حرف الجر لا يمكنه أن يحمل علامة المفعولية لحرف الجر وهي الكسرة على السطح، بل تبدل هذه الكسرة فتحة وهي علامة المفعولية للفعل المتعدي.

وبافتراض ذلك نستطيع أن نفسر كيف أن حالة المفعولية ظهرت في زيد في الجملة (أ) بينما لم يُحكم بفعل أو اسم، وهذا يدعم ما افترضته هذه الدراسة من أن: " العبارات الاسمية بعد حروف الجر تحمل حالة المفعولية ولا تحمل حالة الإضافة ".

ومن الجمل العربية التي تدعم هذا الافتراض قولنا: (علمتُ بقدومك). في مثل هذه الجملة يقال إن حرف الجر الباء حرف زائد، بمعنى أنه يجوز حذفه وإبقاؤه دون أن يؤثر في المعنى أو اللفظ وحين نختار أن نحذفه نقول: (علمت قدومَك) ولا يختلف المعنى بعد حذف حرف الجر.

وحين يعرب النحو العربي مثل هذه الجملة، يعرب (بقدومك): الباء حرف جر زائد، وقدوم مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. وهو ما قلناه من أن هناك تركيباً سطحياً وآخر باطنياً في أمثال هذه الجمل.

ومما يؤيد هذا الزعم أيضاً قاعدة (النصب على نزع الخافض)، فقد ذكر النحاة أن العامل في نصب الاسم السابق جره عند حذف الجر هو نزع الخافض. فقد وردت نصوص كثيرة نُصب فيها الاسم بعد حذف حرف الجر وليس ثمة عامل للنصب، ومن هنا قال النحاة إن الاسم منصوب بنزع الخافض. ومن الشواهد التي أوردوها قوله:

آليت حبَّ العراق الدهر أطعمه *** والحب يأكله في القرية السوس

بنصب حب على نزع الخافض، والأصل: آليت أي حلفت على حب العراق.

وكذلك قول ساعدة بن جؤبة:

لدن بهز الكف يعسل متنه *** فيه كما عسل الطريقَ الثعلب

بنصب الطريق على نزع الخافض، والأصل كما عسل في الطريقِ.

وكما قال الفرزدق:

منا الذي اختير الرجالَ سماحةً *** وجوداً إذا هب الرياح الزعازعُ

بنصب الرجال على نزع الخافض، والأصل اختير من الرجال.

ويتوّج ذلك كله قوله تعالى: ﴿واختار موسى قومَه سبعين رجلاً﴾

بنصب قومه على نزع الخافض، والمعنى: اختار موسى من قومه.

3-4-7 الخلاصة:

ولتلخيص ما قلناه في هذا الفصل، نقول: إن العبارة الاسمية بعد حرف الجر في العربية لها طبيعة مفعولية، هذه الطبيعة المفعولية يمكن تلمُّسها في الأمثلة التي يمكن فيها حذف الجر دون أن يؤثر ذلك على المعنى كما في حالة حروف الجر الزائدة وحالة نزع الخافض.

والتحليل السابق يمكّننا من أن نفسر مفعولية العبارة الاسمية بعد المصدر حين لا يمكن للمصدر أن يحكمها. بمعنى أن هذه المصادر لا تتمكن من أن تكون عاملاً للمفعولية في العبارات الاسمية بعدها كما تنص عليه نظرية الحالات.

8- النتائج العامة

من أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو أن العبارات الاسمية بعد حروف الجر العربية هي في حالة المفعولية بالمعنى التركيبي لها وكما شرحتها نظرية الحالات لتشومسكي.

وقولنا إن العبارات الاسمية بعد حروف الجر هي مفعولات لحرف الجر في العربية أقرب إلى الطبيعة اللغوية، وأقرب إلى قواعد علامات الحالات للأسباب التالية:

1- إن هذه النتيجة تتفق مع قاعدة علامات الحالات التي تقول: " توضع على العبارات الاسمية علامة المفعولية إذا كانت محكومة (إذا كانت معمولاً) بفعل متعدٍ أو بحرف جر".
وقد ظهر من المادة اللغوية المستعملة أن جميع العبارات الاسمية الواقعة بعد حروف الجر تكون محكومة بها، بغض النظر عن ترتيب الكلمات الأخرى داخل الجملة الواحدة.

2- إن كون معمولات حروف الجر مختومة بالكسرة أو ما ينوب عنها لا يعني أنها في حالة الإضافة **Genitive**. وقد دلّت الأمثلة على أن علامتي الجر والنصب متداخلتان في العربية في كثير من الحالات، وأن الحالة لا يمكن تحديدها في كثير من الأحيان إلاّ عن طريق التركيب السنتاكتيكي. لذلك السبب فليس مستغرباً أبداً أن يشترك معمول حرف الجر والمضاف إليه في علامة واحدة هي الكسرة أو ما ينوب عنها.

3- تُقبل المناقشة السابقة إذا افترضنا أن الكسرة نفسها أو ما ينوب عنها تستعمل في كل من المضاف إليه ومعمول حرف الجر، أو بمعنى أدق في حالتي مفعولية حرف الجر والإضافة، وذلك الافتراض لا دليل عليه على الإطلاق. ومن الأفضل أن نفترض أن الكسرتين مختلفتان، وأن كل كسرة تُستعمل علامة لحالة بعينها وليس للحالتين معاً.
وبمعنى أدق أيضاً فإن العربية تفرّق صرفياً وسنتاكتيكياً بين مفعولات الأفعال المتعدية ومفعولات حروف الجر.

4- إن القول بأن العبارات الاسمية بعد حروف الجر في العربية هي في حالة الإضافة – كما هو عليه جمهور اللغويين المحدثين – يخالف قاعدة علامة الإضافة التي تقول:

" توضع على العبارة الاسمية علامة الإضافة إذا كانت محكومة بمضاف Poss" [26] ولا تعتبر عبارة حرف الجر نوعاً من أنواع المضاف، إضافةً إلى أنَّ العبارات الاسمية بعد حروف الجر تُحكم دائماً بحروف الجر في العربية، كما أثبتنا سنتاكتيكياً.

5- إن اعتبار تتمات حروف الجر (معمولاتها) حالة من حالات المفعولية (بالمعنى الدقيق الذي شرحته هذه الورقة) يملأ فراغاً كبيراً في نظام الحالات العربي. إذ ينص هذا النظام على أن الفاعل يكون في حالة الفاعلية التي توضع لها علامة الرفع (الضمة أو ما ينوب عنها)، كما ينص على أن المضاف إليه يكون في حالة الإضافة التي توضع لها علامة الجر (الكسرة أو ما ينوب عنها). بينما لا يقول هذا النظام شيئاً عن معمولات حروف الجر أو تتماتها سوى أنها أسماء مجرورة وعلامة جرها الكسرة أو ما ينوب عنها. لذا فإن علامة الجر في هذه العبارات الاسمية ليست مربوطة بحالة معينة. وما طرحته هذه الورقة يحل هذه المشكلة.

6- إن اعتبار العبارات الاسمية بعد حروف الجر مفعولات (من نوع ما) لحروف الجر يمكّننا من شرح كيفية وضع علامة المفعولية على العبارات الاسمية بعد المصادر العاملة دون أن تكون هذه العبارات الاسمية محكومة بفئات مفرداتية كما تلزم به نظرية الحالات.

ويمكن تفسير هذه الظاهرة باستعمال أمثلة الجمل التي تحتوي حروفاً زائدة، إذ يمكن حذف هذه الحروف أو إبقاؤها دون أن تؤثر على الجملة في شيء. وكل ذلك يعني أن معمولات حروف الجر ذات طبيعة مفعولية.

أما ما توصلت إليه الدراسة فيما يتصل بالتداخل بين بعض الحالات فيمكن تلخيصه كما يلي:

1- إن التداخل حاصل بين حالتي النصب والجر في الأسماء العربية، إذ لا تفرق علامات الإعراب بين هاتين الحالتين في معظم تلك الأسماء، لذلك فإن الناطقين بالعربية يعتمدون على قرائن أخرى لمعرفة الوظائف النحوية المختلفة للأسماء وأهم هذه القرائن الترتيب السنتاكتيكي للكلمات.

2- ذكرت الدراسة أن الترتيب السنتاكتيكي الأساس للجملة الفعلية العربية هو: فعل – فاعل – مفعول، وأنه يُلجأ إلى هذا الترتيب كلما تعذّر التفريق بين الوظائف النحوية المختلفة للكلمات بالاعتماد على علامات الإعراب.

هوامش البحث

(1) انظر المواد: Nominative, Objective, Genitive

في: A Dictionary of Theoretical Linguistics

(2) انظر: A Dictionary of Theoretical Linguistics P.105

وانظر أيضاً: A Dictionary of Modern Linguistics Terms P.31.

(3) يراجع في ذلك:

Chomsky, N. "On Binding" P.P.1-46.

Kayne. R.S. "Extensions of Binding and Case Marking"P.P.75-96.

Radford. A. Transformational syntax. P.P.311-362.

(4) انظر: A Dictionary of Theoretical Linguistics P.109

(5) انظر: A Dictionary of Modern Linguistics Terms P.31.

(6) يذكر معجم: The Monitor, A Dictionary of Arabic Grammatical Terms. P.51. أنها تعني المفعولية.

(7) انظر مادة Genitive في:

A Dictionary of Theoretical Linguistics P.105

(8) عبد الهادي الفضلي: دراسات في الإعراب. ص.ص 28-29.

(9) انظر: شرح المفصل لابن يعيش 71/1.

(10) انظر: الإيضاح للزجاجي. ص 69.

(11) عبد الهادي الفضلي: دراسات في الإعراب. ص.ص 107-108.

(12) محمد إبراهيم البنا: الإعراب سمة العربية الفصحى. ص.ص 61-62.

(13) برجشتراسر. التطور النحوي للغة العربية. ص118.

(14) المصدر السابق نفسه، ص120.

(15) إبراهيم مصطفى. إحياء النحو، المقدمة: ص.ص. هـ – ز.

(16) محمد محمود هلال. "التقعيد النحوي بين اللفظ والمعنى". ص 89.

(17) تمام حسان. " كيف نعلّم غير الناطقين بالعربية تحديد المعنى النحوي في غيبة العلامة الإعرابية؟". ص23.

(18) انظر: فرنر، فيتشخل: "الإعراب في اللغة العربية"، ص131.

(19) المصدر السابق نفسه، ص138.

(20) أحمد علم الدين الجندي. "بين الحركات والحروف في الإعراب: دراسة تاريخية لغوية مقارنة".

(21) المصدر السابق نفسه، ص29.

(22) تراجع جميع القواعد في:

A. Radford. Transformational Syntax. P.P.311-361.

(23) المصدر السابق، ص313.

(24) المصدر السابق، ص323.

(25) المصدر السابق، ص317.

(26) المصدر السابق، ص323.

مصادر البحث ومراجعه

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

(1) ابن يعيش. شرح المفصل. القاهرة: مكتبة المتنبي، د.ت.

(2) برجشتراسر ج. التطور النحوي للغة العربية. (ترجمة رمضان عبد التواب). القاهرة: مكتبة الخانجي، 1982م.

(3) البنا، محمد إبراهيم. الإعراب سمة العربية الفصحى. القاهرة: دار الإصلاح، 1981م.

(4) الجندي، أحمد علم الدين. "بين الحركات والحروف في الإعراب: دراسة تاريخية لغوية مقارنة". مكّة المكرّمة: مجلة بحوث كلية اللغة العربية. العدد الثالث، 1406هـ.

(5) حسان،تمام. "كيف نعلّم غير الناطقين بالعربية تحديد المعنى النحوي في غيبة العلامة الإعرابية؟". مكّة المكرّمة: مجلة معهد اللغة العربية. العدد الأول، 1403هـ.

(6) الزجاجي. الإيضاح في علل النحو. (تحقيق مازن المبارك).بيروت: دار النفائس، 1973م، ط2.

(7) سيبويه. الكتاب. القاهرة: المطبعة الأميرية، 1316هـ.

(8) الفضلي، عبد الهادي. دراسات في الإعراب. جدة: تهامة، 1405هـ.

(9) فيتشخل، فرنر. " الإعراب في اللغة العربية ". (ترجمة خليل محمود عساكر). مكّة المكرّمة: مجلة كلية اللغة العربية. جامعة أم القرى. العدد الأول 1402هـ.

(10) مصطفى، إبراهيم. إحياء النحو. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1953م.

(11) هلال، محمد محمود. "التقعيد النحوي بين اللفظ والمعنى". مجلة كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جامعة قار يونس، العدد الثاني 1975م.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

BIBLIOGRAPHY

Al-Khuli, M. *A Dictionary of Theoretical Linguistics*. Beirut: Librairie Du Liban. 1982.

Akmajian, A. and Heny, F. *Introduction of the Principles of Transformational Syntax*. MIT Press. 1975.

Cachia, P. *The Monitor: A Dictionary of Arabic Grammatical Terms*. London: Longman, 1973.

Bakalla, M. & Others. *A Dictionary of Modern Linguistic Terms*. Beirut: Librairie Du Liban, 1983.

Chomsky, N. *Syntactic Structures*. Mouton, 1957.

Chomsky, N. *Aspects of the Theory of Syntax*. MIT Press. 1965.

Chomsky, N. "On Binding". *Linguistic Inquiry*. II. PP. 1-46. 1980.

Chomsky, N. *Rules and Representations*. Blackwell, 1980.

Filmore, C.J. "The Case for Case". *In Back and Harms Universals*. PP.1-68, 1968.

Haywood, J. and Nahmad, H. *A New Arabic Grammar of the Written Language*. London: Lund Humphries, 1970.

Kayne, R.S. "Extensions of Binding and Case Marking". *Linguistic Inquiry*. II. P.P. 75-96, 1980.

Jackendoff, R.S. *Introduction to the x Convention*.Mimco, Indiana University Linguistics Club, 1974.

McCarthy, John. "A Prosodic Theory of Non-Concatenative Morphology". *Ling. Inq*. 12: 3, 1981.

Radford, A. *Transformational Syntax*. Cambridge: Cambridge University Press, 1981.

Shramn, Gene. "An Outline of Classical Arabic Verb Structure". *Language*. 38: 360-375, 1962.

Wright, William. *Grammar of the Arabic Language*. Cambridge: Cambridge University Press, 1967.